مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية و التقرير المتصل بها أوتلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المذاعة أو الألكترونية **قبل الساعة 17\00 بتوقيت جرينيتش يوم11 ديسمبر2017**

الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت نيويورك و الساعة 19\00 بتوقيت جنيفا و22\30 بتوقيت دلهي و2\00 من يوم12 ديسمبر 2017 بتوقيت طوكيو

UNCTAD/PRESS/PR/2017/40*
Original: English

لتنويع الجهود تعزيز إلى السلع على المعتمدة النامية الدول تدعو المتحدة الأمم إقتصادها

عام بحلول المستدامة التنمية تحقيق بعدم تخاطر البلدان هذه أن يحذر أممي تقرير سياساتها تغير لم إذا 2030

11ديسمبر/كانون الأول2017 ، جنيف/روما - قالت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) الفاو (ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) أونكتاد (في تقرير صدر اليوم أن الدول النامية المعتمدة على السلع الأساسية ستتأخر في انجازاتها الاجتماعية والاقتصادية مقارنة بالدول ذات الاقتصاد الأكثر تنوعًا إذا لم تجدد التزامها بتغيير السياسات بحلول عام.2030

وقال تقرير السلع والتنمية لعام 2017 أن هذا السيناريو مرجح نظراً إلى أنه من المتوقع أن تبقى أسعار السلع الغذائية وغير الغذائية العالمية - باستثناء النفط - عند المستويات التي سجلتها في عام2010 ، بل ربما تشهد ارتفاعًا طفيفًا في السنوات التي تسبق عام - 2030 وهو الموعد المحدد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وافق عليها المجتمع الدولي في عام .2015 إلا أن التقرير يلحظ أنه عند تقسيم أنماط الأسعار العالمية هذه على المستويين الإقليمي والمحلي فإنها قد تتفاوت.

وقال التقرير إن الارتفاع في أسعار السلع الأساسية في الفترة ما بين عامي 2011-2003 أدى إلى زيادة عائدات الصادرات وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بوجه عام للعديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، لكن هذا الاتجاه إما تباطأ أو انعكس منذ استقرار أسعار السلع الأساسية العالمية عند مستوى أدنى.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

وأدى ذلك بدوره إلى تسليط الضوء على أهمية الاستثمار في الموارد البشرية والحماية المجتمعية وسياسات إعادة التوزيع، وذلك لأن النمو الاقتصادي القوي وحده لا يترجم بالضرورة إلى إنجازات في مجالات خفض الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

ويشدّد التقرير على ضرورة قيام هذه البلدان بعملية تحول هيكلي لتحسين آفاقها الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام.

ولدعم توصياته الخاصة بالسياسات، يستعرض التقرير السياسات التي تتبعها عدد من البلدان وآثارها الاجتماعية الاقتصادية .وتغطي دراسات الحالة هذه سلعاً معينة في البلدان المنتجة لها مثل الصويا في الأرجنتين والبرازيل، والأرز في بنغلادش، والألماس في بوتسوانا وسيراليون، والقطن في بوركينا فاسو، والبُن والموز في كوستاريكا، والكاكاو في غانا، والنيكل في إندونيسيا، والذرة) السيرغوم (في مالي، والنفط في نيجيريا، والنحاس في زامبيا.

وحسب التقرير، فإن السياسات التي يمكن أن تعزز النمو الشامل على مدى السنوات الـ 15المقبلة تشمل التنويع الاقتصادي، وتوسيع الروابط بين قطاع السلع الأساسية والاقتصاد الوطني، واعتماد سياسات الانفاق المعاكسة للدورات الاقتصادية التي تبني عائدات السلع الأساسية خلال ارتفاع الأسعار لاستخدامها خلال فترات هبوط الأسعار، وإضافة قيمة إلى السلع الخام، والاستثمار في الحماية المجتمعية والصحة والتعليم.

وستحتاج الدول النامية المعتمدة على السلع الأساسية إلى مجال أوسع لوضع السياسات من أجل تصميم مزيج مناسب من السياسات التي تلائم ظروفها الاقتصادية وتدفع التنمية الاقتصادية المستدامة فيها في عالم يزداد عولمة.

في نهاية المطاف، ينبغي أن يؤدي التحول الهيكلي إلى التنفيذ الناجح لأجندة التنمية المستدامة لعام2030 ، والتي تشكل أهداف التنمية المستدامة جوهرها، بحسب التقرير.

.**.